أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

معرضان للزراعة والمعدات الصناعية في البصرة بمشاركة ٨٥ شركة

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

افتتحت شركة تركية لتنظيم المعارض الدولية معرضين تجاريين في محافظة البصرة، الأول للمكائن والمعدات الصناعية والثاني للزراعة والغذاء، وتشارك فيهما ٨٥ شركة معظمها تركية، فيما أبدت الحكومة المحلية ترحيبها بالخطوة، وكشفت عن سعيها لتنفيذ مشروع يقضي بتجهيز المزارعين مجاناً بالمستلزمات الزراعية.

وقال رئيس مجلس إدارة معرض البصرة الدولي محمد شريف لـ"السومرية نيوز"، إن "شركة بيراميدس التركية لتنظيم المعارض افتتحت اليوم في موقع معرض البصرة الدولي معرضين تجاريين الأول للمكائن والمعدات الصناعية والآخر للزراعة والغذاء"، مبيناً أن "المعرضين تشارك فيهما أكثر من ٨٥ شركة معظمها تركية والأخرى عراقية وألمانية وهندية، كما تم تخصيص أجنحة لتشكيلات وزارة الزراعة العراقية وكليات الهندسة والعلوم والزراعة في جامعة البصرة".

ولفت شريف إلى أن "الشركات المشاركة في المعرض عرضت نماذج من منتجاتها بما فيها معامل لتعبئة وتغليف الأغذية والمياه، ومعدات لطحن الحبوب، ومولدات للطاقة الكهربائية"، مؤكداً أن "الحضور لم يكن بمستوى الطموح لأن المعرض هو الأول خلال العام الحالي"، مضيفاً أن "شركة بيراميدس في طور الاستعداد لتنظيم سلسلة من المعارض التجارية خلال العام الحالي أكبرها معرض دولي كبير لصناعة النفط والغاز من المقرر أن تشارك فيه شركات من ٥٠ دولة".

من جانبه، قال رئيس هيئة المستشارين في ديوان محافظة البصرة محسن عبد الحي ان معرض الزراعة والغذاء يوفر فرصة ثمينة للإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية"، مؤكداً أن "المزارعين في البصرة معظمهم يستخدمون أساليب بدائية في الزراعة وتسويق محاصيلهم، كما أن وضعهم الاقتصادي لا يسمح لهم بشراء معدات ومكائن حديثة لدعم عمليات الإنتاج".

وأضاف عبد الحي أن "الحكومة المحلية أعدت مؤخرا مسودة مشروع بقيمة ٣٠ مليار دينار يقضي بتزويد المزارعين مجاناً بمختلف المستلزمات الزراعية بما فيها بيوت بلاستيكية لزراعة الخضروات وأقفاص عائمة لتربية الأسماك وشباك للصيد"، موضحاً أن "المشروع سوف يقدم في الأسبوع القادم إلى مجلس المحافظة من أجل المصادقة عليه تمهيداً لتنفيذه"، معتبراً أن "المشروع الذي يعد الأول من نوعه منذ سنوات سوف ينهض بالواقع الزراعي في المحافظة".

يذكر أن محافظة البصرة شهدت خلال العام الماضي ٢٠١٠ حضوراً لافتاً للشركات الأجنبية في المعارض التجارية الدولية، ومنها معرض دولي للتجارة العامة، شاركت فيه ٢٠٠ شركة معظمها تركية، إضافة إلى معرض دولي للمنتجات الغذائية والمواد المنزلية شاركت فيه ٨٠ شركة، من بينها ٤٨ شركة تركية، وشركات أخرى عراقية وإيرانية وسويدية وألمانية وإماراتية.

شهد مطار البصرة الدولي إقامة معرض دولي لمعدات ومواد البناء، شاركت فيه ٧٤ شركة غالبيتها من تركيا، وبعضها من ألمانيا وفرنسا والهند والإمارات، إلى جانب ١٧ شركة عراقية، كما أقيم في العام نفسه معرض آخر مماثل للإنشاءات ومواد البناء، شاركت فيه ١٢٠ شركة، أكثر من ١٠٠ منها تركية.

اختلاف حيال جدوى جولة التراخيص النفطية الرابعة

قانون النفط والغاز مازال أسير المناكفات السياسية

□ بغداد/ احمد عبد ربه

تباينت آراء عدد من الخبراء النفطيين حيال جولة التراخيص النفطية الرابعة وعلاقتها بقانون النفط والغاز الذي مازال ينتظر الإقرار في مجلس النواب.

وعد الخبير النفطي حليم كاظم عملية الترويج من قبل وزارة النفط بخصوص جولة التراخيص الرابعة في المنطقة الغربية من العراق ضرورة ملحة لحاجة العراق الى مشاريع الاعمار وتأهيل القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى.

وقال كاظم لـ (المدى الاقتصادي): نحتاج الى مبالغ مالية كبيرة في وقت ان عائدات القطاعات الأخرى لا تكفي بسد تلك الحاجة.

وبين كاظم أن قانون النفط والغاز الذي قدم الى مجلس النواب من القوانين غير المتفق على بنوده من قبل الأطراف السياسية المشتركة، مشيراً الى ان الحقول النفطية في الوقت الذي تستنزف كل طاقتها الإنتاجية فهي تحتاج الى تعويض هذه الحقول ويكون ذلك من خلال حفر آبار نفطية كبيرة وإقامة بنى تحتية جديدة وإعادة تأهيل بعض الحقول القديمة.

وأوضح كاظم ان وزارة النفط وجدت منفذا قانونيا استطاعت من خلاله ابرام مثل هكذا جولات التي تعد ضرورية في الوقت الحاضر في ظل غياب قانون النفط والغاز.

من جانبه قال الأكاديمي عمرو هشام لـ (المدى الاقتصادي):عادةً قوانين النفط والغاز توضح الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتق المركز والأقاليم الأخرى فيقوم بموجب هذه القوانين وضع آليات واضحة تمكن المركز وبقية الأقاليم من إدارة ثرواته حسب الدستور.

وأضاف هشام: ان الحكومة المركزية لديها سياسة نفطية خاصة، اما الاقليم يسعى الى ان يرسم سياسية نفطية خاصة ايضاً فالمركز يسعى الى تفعيل جولات تراخيص اخرى لزيادة الواردات اما الاقليم يسعى الى تفعيل قانون النفط والغاز ليكون مظلة قانونية ووصفة دستورية يستطيع الاقليم من خلالها ان يفعل سياسته النفطية.

وأضاف: ان مجلس النواب يخضع الى اتجاهات عرقية وحزبية تحول دون اقرار هذا القانون فهناك تضارب يحدث مابين الحكومة ومجلس النواب، فالمفروض ان تكون الحكومة مرآة عاكسة للبرلمان، مبيناً ان قانون النفط والغاز يحمل بعداً سياسياً اكثر من كونه فنياً او اقتصادياً.

الى ذلك قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(المدى الاقتصادي): لاتوجد علاقة مابين قانون النفط والغاز ومابين جولات التراخيص الرابعة مشيراً الى ان جولات التراخيص تهدف الى استكشاف مناطق واسعة من المنطقة الغربية وبعض مناطق الوسط سعياً لزيادة مستويات الانتاج و التصدير.

وأضاف الجواهري انه بالإضافة الى الحاجة المحلية فهي تعد جولة استكشاف وليست جولة تطوير، فالجولات التي سبقتها كانت تطويرية وهي عقود خدمة عادية كأي عقد اخر، لافتاً الى ان قانون النفط والغاز تكتنفه حالة من التداخل في الصلاحيات.

وتابع الجواهري: الضرورة تتجه الى رسم سياسات نفطية مستقلة غير خاضعة للمناكفات السياسية، مؤكداً ضرورة تأسيس مجلس اتحادي للنفط وان يكون مستقلا يستطيع ان يحمي الصناعة النفطية من أي قضايا سياسية بإمكانها تهديد الثروة النفطية.

في غضون ذلك طالبت عضو لجنة النفط والطاقة سوزان السعد بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في عمليات استهداف أنابيب النفط والمنشآت النفطية التي كان آخرها استهداف انبوب لنقل النفط غربي البصرة الليلة قبل الماضية.

وقالت النائبة عن محافظة البصرة بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان الاستهدافات المتكررة لأنابيب نقل النفط والمنشآت النفطية هو أحد أخطر أشكال الإرهاب الذي يستهدف أرزاق العراقيين من خلال ضرب عصب الاقتصاد العراقي، في ظل عدم وجود جدية في معالجة هذا الأمر الخطير ووضع حد لهذه الهجمات النوعية.

وعلى صعيد ذي صلة قال الخبير النفطي حمزة الجواهري ان سبب انخفاض اسعار النفط يعود الى انفراج الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى الإعلان المستمر من قبل وزارة النفط عن أكتشاف آبار وحقول نفطية جديدة، متوقعاً عدم انخفاضها أكثر لطالما اوبك تتحكم بالسوق بشكل جيد.

وقال الجواهري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان أسباب ارتفاع اسعار النفط سنلاحظ العامل الرئيسي هو الأزمات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا من حيث سقف الديون،وانفراج هذه الازمات ووجود الحل لها جعل اسعار النفط تتراجع وتنخفض يوماً بعد يوم وبدأت بالاستقرار، وتابع:في حال استمرت أوبك بالتحكم في السوق بالشكل الجيد من ناحية العرض لا يعرض النفط لانخفاض بأسعاره.

البنك المركزي يشجع العمل بنظام الدفع بالآجل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال البنك المركزي العراقي أنه يشجع الحكومة العمل بنظام الدفع بالآجل، مؤكدا ان ذلك يساهم في تشجيع الشركات العالمية لدخول السوق العراقية، مشددا على أن السياسة النقدية لا تتضرر من جراء تطبيق هذا الأسلوب.

ويعمل العراق على تشجيع الشركات الأجنبية لدخول سوقه من أجل المشاركة في الجهود التي تبذله لإعادة إعمار البنية المتضررة جراء سنوات طويلة من الحصار والحروب.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح إن "البنك المركزي يشجع نظام الدفع بالآجل لأنه أسلوب لاستقطاب رؤوس أموال الشركات العالمية للعمل في العراق".

وأضاف أنه "لا توجد أضرار حقيقية لنظام الدفع بالآجل الذي تعتزم الحكومة إتباعه على السياسة النقدية التي يُديرها البنك المركزي العراقي".

وأشار صالح إلى أن "الحكومة لابد ان تضع ضوابط تخطيطية لعملية الدفع بالآجل قبل البدء بتبني هذا الأسلوب".

مصرفيون: الضرورة تتطلب دمج المصارف الصغيرة مع الكبيرة لزيادة رأس المال

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أجمع مصرفيون على ضرورة دمج المصارف الصغيرة بمثيلاتها الكبيرة سعياً لزيادة رأس المال.

ودعا رئيس رابطة المصارف الخاصة عبدالعزيز حسون البنك المركزي الى وضع خطط وقوانين تنظم عملية الاندماج للمصارف الصغيرة في العراق، وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في العالم، مبيناً أن الاندماج سيقوم على سياسات تضعها السلطة النقدية.

واكد حسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء)على ضرورة تشجيع المصارف للاندماج من خلال تحفيزات معينة من قبل الحكومة كرؤوس أموال مساندة او قروض ميسرة، لتكون مصرفاً واحداً ذا رأس مال كبير قادر على تقديم التأمينات والضمانات في السوق المالي.

ولفت حسون الى ان الشكوى مستمرة على المصارف الأهلية الصغيرة وأنها غير قادرة على تمويل المشاريع الكبيرة، وحدة مصرفية متكاملة ناتجة عن عملية اندماج، ستغطي الحاجة المطلوبة منها للتمويل وستساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلد.

وقال الحسون: لو كانت هناك إرادة حقيقية من قبل المصارف العراقية لاستيعاب المستجدات والمتغيرات الحديثة التي تطرأ على العالم فأنها ستلقى قبولا وحضورا واسعا في السوق المال العالمي كون هذا السوق يعتمد على الحجم والكفاءة المالية لكل مصرف. من جانبه اكد عضو إدارة مصرف الرشيد حسين القزاز على ضرورة اندماج المصارف الأهلية ذات رؤوس الأموال القليلة في الوقت الحالي لان لها دورا فاعلا في تمويل المشاريع الضخمة والمساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

وأشار القزاز الى أن القطاع المصرفي الخاص لديه الطموح لينافس المصارف العالمية، لكنه يفتقر الى الإسناد والدعم المالي من قبل الحكومة، ففي أغلب دول العالم الدعم يستند على دراسات جدوى موثوق بها أما في العراق يعتمد على ضمانات قوية غير متوفرة لدى هذه المصارف.

ولفت القزاز الى أن تنافس المصارف العراقية مع العالمية يعتمد على نوع المهارات وكفاءة الكوادر الإدارية والمالية بالإضافة الى المنتجات المصرفية في الخارج.

وذكر عضو إدارة مصرف الرشيد أن أكثر المصارف الخاصة تشترك برؤوس أموال أجنبية ولديها أسهم من شركات أجنبية وعربية، نتيجة الضوابط الموضوعة من قبل البنك المركزي،وتابع: لو أفلست ستسحب منها الإجازة.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد علي في: ليس من الضروري أن يكون اندماج ما بين المصارف في الوقت الحالي نتيجة كثرة الخروقات التي تحدث لهذه المصارف مما تعكس الصورة السيئة للمصارف الجيدة والملتزمة، داعياً البنك المركزي الى تشديد الرقابة على المصارف الخاصة وإلزامهم على تطبيق التعليمات بشكل كامل.

وأضاف عبيد: ان تقويم المصارف ليس من خلال الاندماج بل تكثيف رقابة البنك المركزي على المصارف التي تعمل بالخفاء.

وأستبعد علي بأن تصل المصارف العراقية الى مستوى التنافس مع المصارف العالمية الجيدة والمتطورة في العالم، وتابع: إذا لم يتم رفع البند السابع من قرارات الأمم المتحدة، ستبقى المصارف العراقية "مكبلة" سواء العامة او الخاصة بقيود تمنعها من التنافس والتعامل مع المصارف العالمية.

وتابع رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد: مازالت المصارف الحكومية المتمثلة بالرشيد والرافدين غير قادرة على تقديم الدعم المالي والخدمات للمصارف الخاصة،مبيناً لو رفع البند السابع يكون هذان المصرفان أكبر داعم للمصارف الأهلية الخاصة، داعياً الحكومة الى الدعم المالي والفني للمصارف الأهلية لكي تكون علاقاتها الخارجية قوية على مستوى مصارف عالمية كبيرة.

ويذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣)مصرفاً، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦)مليار دينار عراقي، فضلاً عن (٣٦)مصرفاً خاصاً بإجمالي رأسمال يصل الى (٢٠٢) تريليون دينار.

مصدر برلماني: ٣٥% من موازنة ٢٠١٢ للمشاريع الاستثمارية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النائب عبدالحسين عبطان،ان (٣٥٪) من موازنة ٢٠١٢ خصصت المشاريع الاستثمارية، مشيرا الى نقص تخطيط الملف الاقتصادي في البلد.

وأضاف عبطان لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): ان موازنة ٢٠١٢ جيدة وتخدم المشاريع الاستثمارية بما يقارب(٣٥٪)، منها ستكون للمشاريع،من خلال بناء (١٤)مستشفى في محافظات العراق بالإضافة الى المجمعات السكنية مخطط لها، بعد اعداد القضايا الادارة والتخطيط للملف الاقتصادي في البلد.

ودعا عبطان الى ضرورة الاستعانة بالاستشارات والمراكز الاقتصادية الموجودة في الدول المتطورة كما حدث في ماليزيا والإمارات عندما تعاقدت مع شركات ومراكز اقتصادية عالمية تساند وترفع الواقع الاقتصادي للبلد.

ويذكر ان بعض الخبراء توقعوا إن قطاع الاستثمار في البلاد لن يحرز أي تقدم في المشاريع خلال السنوات العشر المقبلة لكونه يتقدم خطوة ويتراجع عشر خطوات نتيجة المعوقات التي تواجهه ومن ابرزها امتناع الوزارات والهيئات الحكومية من اعطاء اراضيها لإنشاء المشاريع الاستثمارية عليها.

التخطيط تسجل خرقاً لشركتي فحص عالميتين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت وزارة التخطيط، تسجيلها عددا من الخروقات في عمل شركتين عالميتين تعاقد معهما العراق لفحص البضائع.

وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء إنه "شكلنا عده فرق لمراقبة عمل الشركتين، وتتكون من المفتش العام في وزارة التخطيط ومدراء عامين من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومن هيئة النزاهة".

وأوضح "سجلنا بعض السلبيات والمآخذ على عمل الشركتين وبالتالي وجهنا إنذارا إليهما وإذا لم تعملا بالصورة الصحيحة سنقوم بفسخ العقد معهما".

وأضاف شكري أن "هناك شرطا جزائيا على الشركة في حال عدم ثبوت صحة أو مطابقة البضاعة للشهادة الممنوحة من قبل الشركة في بلد المنشأ، وفي هذه الحالة تكون الشركة مسؤولة عن دفع غرامة تقدر بثلاثة أضعاف ثمن البضاعة المفحوصة وإذا تكررت الحالة أكثر من ثلاث مرات يكون من حق وزارة التخطيط فسخ العقد".